تقـديم

هذا الكتاب يكشف سياسات الدول الصناعية الغنية تجاه الدول النامية ـ ومنها مصر ـ كتبه معايش ودارس لتطور هذه السياسات.

بات واضحًا أنها سياسات تُؤكِّد على زيادة الفجوة الكبيرة فى التكنولوچيا والمعرفة وفى القدرة على التطور. فبعد حصول معظم الدول المستعمَرة على استقلالها فى الثلث الأوسط من القرن العشرين، سقط أكثرها فى مشكلات اقتصادية واجتماعية وسياسية كبيرة، وأصبحت أسيرة مرة أخرى للدول الاستعمارية، ترضى بتبعية باهتة لا تحتمل مواقف سياسية أو وطنية، بل تتضمن الطاعة فى تنفيذ سياسات يرسمها الغرب بما يتفق مع أهدافه الاستعمارية الجديدة للإبقاء على فجوة كبيرة بينه وبين الآخرين فى المستوى والنوعية وقيمة جهد الفرد وقيمة ثروات البلاد. وأصبح تطبيق الدول النامية لهذه السياسات شرطًا لرضا الدول الكبرى عنها، ولقبول الدول النامية كأعضاء تابعين ومطيعين لها فى المنظمات الدولية، وتزامن هذا مع تخلى الدول النامية عن وحدة الصف ووحدة المصالح والتنسيق فيما بينها، كدول تجمعها مشكلات الفقر والتخلف الحادة، واختارت الخضوع للدول القوية.

وحتى تستطيع حكومات الدول النامية تبرير هذه السياسات وهذه التبعية أمام شعوبها، روَّجت شعارات توحى بأن هذه السياسات هى الحداثة والطريق إلى التقدم وإلى الاندماج فى الاقتصاد العالمى وإلى العولمة والليبرالية!! ـ وهى شعارات ابتدعها الغرب كى يضفى على هذه السياسات الضارة بنا وجاهة زائفة ومضلِّلة. لم تعد الليبرالية هى احترام آدمية الإنسان والأخذ بيد الدول الفقيرة والنامية كما

نادى بها المفكرون فى أعقاب الحرب العالمية الثانية، مثل برتراند راسِل، بل انقسم العالم إلى عالم الأغنياء والأقوياء وهو أمريكا الشمالية وأوروبا، و«العالم الآخر» - وهو باقى دول العالم.

ومارست دول الغرب الصناعية سياسات المستعمرين الجدد التى تناقض ما يطالبوننا بتنفيذه.

* طالبونا بفتح أسواقنا لمنتجاتهم وإلغاء الرسوم الجمركية، واستحدثوا لديهم قيوداً على صادراتنا إليهم وحصصاً.

* طالبونا بإلغاء الدعم للصناعة والزراعة بدعوى حرية المنافسة فى الوقت الذى تقوم فيه حكوماتهم بدعم المزارعين، وغيرهم، وتقوم وزارة الدفاع الأمريكية بدعم البحوث المكلفة، التى تستفيد منها الصناعات العسكرية والمدنية فى كل المجالات الكبرى.

* طالبونا باحترام حقوق الإنسان فى الوقت الذى مارسوا فيه ضدنا أبشع صور التعصب الدينى والتعذيب وانتهاك حقوق الإنسان.

* طالبونا بإصدار قانون الملكية الفكرية لحماية تكنولوچياتهم والحد من الاقتباس منها ونفذنا ذلك، فى الوقت الذى وضعوا فيه العوائق أمام إتاحة كثير من هذه التقنيات لنا من خلال رخص التكنولوچيا، سواء بالحظر أو برفع قيمة الإتاوات، مما جعل منتجات هذه التقنيات غير متاحة للفقراء. وسرى هذا على الدواء فى فترة زمنية غير كافية، وبحيث تشمل الحماية الدواء كمنتج والعملية التكنولوچية والصناعية لإنتاجه، لقطع الطريق على اللحاق بهم، ثم رفعوا أسعار الدواء الوارد لنا غير عابئين بأثر ذلك على الغالبية العظمى من المرضى محدودى الدخل، ووضعوا شروطًا قاسية لعدم إصدار أو تطبيق القانون فى فترة زمنية قصيرة، وجعلوا الانصياع لهذه السياسات شرطًا من شروط المعونة.

والغريب أن هذه الدول لم تصل إلى ما وصلت إليه إلا بسياسات تناقض ما يطالبوننا به، ولم تَسن هذه القوانين - التى تطالبنا بها - إلا بعد أن وصلت إلى ما وصلت إليه من تفوق تكنولوچى، وتحرص الآن على الإبقاء على هذه الفجوة

التكنولوچية بينها وبين الآخرين، وعلى حصار شعوب «العالم الآخر» فى أنشطة خدمية كثيفة العمالة قليلة العائد لصالح المستعمرين الجدد، سياسات تستغل الدول الفقيرة كى تزداد فقراً، وتحمل فى طياتها شرور العنصرية والتعصب وامتهان كرامة الإنسان.

وبعد أن تحقق لهم كل ذلك بفضل استجابة الحكومات، قرروا احتلال مكامن الطاقة فى العراق بالقوة المسلحة ـ وهو ثالث احتياطى بترولى فى العالم ـ وفى سبيل ذلك قاموا بتدمير بلد كامل وقتلوا مئات الآلاف من المدنيين، ولم ينسوا أن يقوموا بتصفية العلماء وأساتذة الجامعات ـ فى مختلف التخصصات ـ جسديًّا، كجزء من المخطط المتكامل للعودة بنا إلى عصور الظلام.

د. م. مصطفى الرفاعى

وزير الصناعة والتنمية التكنولوچية الأسبق

obeikan.com